النخب الحاكمة والتحولات الديمقراطية في المنطقة المغاربية

دراسة حالة: الجزائر

ناير بن رقية فتيحة أستاذة مساعدة "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مقدمة:

إن أية قراءة موضوعية لطبيعة النخب الحاكمة في المنطقة المغاربية تستدعي الوقوف عند مصادر شرعيتها ووظائفها اتجاه الدولة والمجتمع وكوعاءات حاكمة حاولت النخب المغاربية مواكبة التحديات المفروضة عليها في إطار تحقيق تحولات ديمقراطية مع احتفاظها على مشروعيتها من جهة أو السعي إلى تجديد شرعيتها من جهة أخرى من خلال عدم الاصطدام مع النخب الموجودة في مجتمعاتها كالنخبة المثقفة خاصة أو منح المزيد من الامتيازات للنخب ذات النفوذ الاقتصادي أو السياسي أو إقصاء نخبة رجال الدين والإعلام والفكر وهذا هو حال وواقع النخب غير الحاكمة في الدول المغاربية.

أولا: طبيعة العلاقة بين النخب الحاكمة والنخب غير الحاكمة (المحلية) في المنطقة المغاربية

منذ بدايات التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية مع مطلع التسعينيات حاولت النخب الحاكمة سواء في تونس والمغرب وموريتانيا والجزائر تركيز اهتمامها الأولي على تحقيق العملية الديمقراطية في شقها الاقتصادي في محاولة للتكيف مع

الرهانات الدولية والإقليمية كتلك المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية والعولمة ونظام السوق المفتوح، وفي الوقت نفسه تعاملت تلك النخب الحاكمة بحرص شديد مع المطالب الشعبية والجماهيرية التي كانت ولا تزال تنادي بالتغيير وتحقيق تحولات سياسية تجسّد المعنى الحقيقي للتحول نحو الديمقراطية.[1]

إن الظاهرة النخبوية في المجتمعات المغاربية موجودة ومتمركزة في جميع القطاعات ذلك أنها توجد على مستوى النظام السياسي وعلى مستوى المجتمعات المحلية، أما النخبة المحلية فهي عبارة عن فئة اجتماعية تتمتع بمكانة وخلفية اجتماعية خاصة بها دون غيرها من النخب وأهميتها تكمن في إنتاج القيم الرمزية وإعادة إنتاجها من خلال توفرها على قدرات تنظيمية وامتيازات مهمة ومؤهلات عالية تكسبها موقعا فعالا في الدولة وتمنحها دورا مؤثرا في الفعل السياسي والاجتماعي والإداري والاقتصادي داخل المجتمع، وبذلك تحتل النخبة المحلية مكانة خاصة داخل النسق السياسي وتؤثر في توازنه واستقراره السياسي.[2]

اجتمعت مختلف النظريات الغربية والاجتهادات العربية على اعتبار أن النخبة تلك الأقلية المسيطرة والتي تتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية في حيازتها السلطة بواسطة تمتعها بالنفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة وقدرتها التنظيمية والمادية من جهة أخرى، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم إمكانية تفسير آلية عمل النخبة وكيفية ممارستها السلطة رغم اختلاف طبيعة

---

[1] -Larry Diamond, **The Globalisation of Democracy** : **Trends**, **Types causes and prospects**, (in : Robert ,O, Stater(ed), Global Transformation and The Third World boulder, Lymm, Rienner, 1992), p.52

[2] سلمان بونعمان، النخبة المحلية في النسق السياسي المغربي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 24، 2009، ص.82

النظم السياسية المغاربية واختلاف مكانة النخبة وحجم تأثيرها في عملية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية.[1]

ومن هذا المنطلق، تتطلب عملية دراسة النخب المغاربية وتأثيرها على مسار التحولات الديمقراطية في المنطقة المغاربية الوقوف عند التحليل النخبوي الذي مر بمراحل مهمة في تاريخ الأدبيات الغربية، أولها **المرحلة الكلاسيكية التأسيسية** والتي شهدت انتشار أفكار **باريتو وموسكا Vilfredo Parito , Gaetano Moska** تحت تصنيف الاتجاه السيكولوجي مع باريتو والاتجاه التنظيمي مع موسكا، حيث تنطلق نظرية باريتو من فكرة أساسية مفادها أن المجتمع مقسم إلى طبقتين: أما **الأولى** فهي ليست بنخبة لأنها اقل ذكاء، وأما **الثانية** هي النخبة الأعلى ذكاء وهي بدورها تنقسم إلى نخبة حاكمة وأخرى غير حاكمة، وبالتالي فالنسق الاجتماعي يحافظ على توازنه من خلال وجود هذه النخب معا من خلال ممارستها لوظائف معينة تجاه الدولة والمجتمع.[2]

أما المرحلة الثانية فسميت **بالمرحلة التكوينية التأليفية** ومن أنصارها شومبتر (Schumpter) وبرينبام (Birnbum) ثم جاءت المرحلة الثالثة وسميت بالمرحلة التجديدية أو النخبوية الجديدة والتي بنت أفكارها على نقد المراحل السابقة ومن أنصارها بوتومور (Bouttomour)وميسل (Missel) وسيغنور (Segnor) وليبست سايمر(Lipset Symer).

وكذلك حاول الاتجاه النسقي لنظرية النخبة عند رايت ميلز الاقتراب والتأكد من صحة المقاربة الواقعية لمكانة النخبة داخل النسق السياسي، حيث

---

[1]- محمد نصر عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة**(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002)، ص ص.225-226

[2] – سلمان بونعمان، **المرجع السابق**، ص.87

يرى ميلز "أن القوة السياسية في المجتمعات الحديثة إنما هي قوة نسقية تتحدد وفقا للأدوار التي يمارسها الأفراد داخل المنظمات الكبيرة، إذن فالنخبة السياسية هي نخبة القوة تتحدّد طبيعتها أو تتأتى طبيعتها من طبيعة النسق الاجتماعي والسياسي للمجتمعات الحديثة.[1]

أدى اتساع دور النخب في صناعة القرار السياسي إلى تدخل فواعل نخبوية جديدة كالمؤسسات العسكرية والشركات الكبرى والهيئات السياسية في إدارة وهندسة الحياة السياسية والتأثير على توازن النظام السياسي واستقراره حيث يرى رايت ميلز أن النخبة هي نتاج للطابع النسقي الذي يسيطر سيطرة كاملة على المجتمعات الحديثة ويشكل الأوضاع القيادية في البناء الاجتماعي والسياسي، ولعل هذا التحليل ينطبق على دور المؤسسة العسكرية كنخبة ذات نفوذ عسكري في كل من الجزائر وتونس ومصر وموريتانيا، ودور النخبة التقنوقراطية والبيروقراطية ورجال الأعمال في تونس خاصة ودور نخبة كبار الأعيان والقبائل والعشائر في المغرب وموريتانيا.[2]

ثانيا: تشكل النخب الحاكمة في الجزائر

تشكل الحركة الوطنية مرجعية أصلية في تكوين النخب الحاكمة في جزائر ما بعد الاستقلال والتي حاول ممثليها في كل أرجاء الوطن المطالبة بحقوق الشعب الجزائري في الاستقلال والحرية والعيش الكريم، وقد انقسمت قيادات الحركة الوطنية بين إدماجيين وإصلاحيين واستقلاليين، فلعبت هذه الانقسامية دورها على المدى

---

[1] -علي محمد بيومي، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**، ط2(القاهرة:دار الكتاب الحديث، 2004)، ص ص.11-12.

[2] - عزيزة حاجي، **النخبة السياسية في المغرب: محاولة في التحديد**، (الرباط: كلية الحقوق، 2001-2002)

القريب والبعيد فامتد تأثيرها حتى بعد الاستقلال وانعكس على طبيعة الصراع السلطوي السياسي بين الجناح العسكري والجناح السياسي، وعليه تكونت أحزاب سياسية وجمعيات كرّست نوعا من ذلك الصراع والانقسامية تطوّر إلى غاية مرحلة بناء الدولة الوطنية المستقلة.[1]

وكان التأثر باديا بالتوجهات والمنطلقات الفكرية لدعاة الإدماج وهم نخبة مغتربة تتطلع إلى النمط الحياتي الفرنسي وتحاول توطينه في الجزائر واستمراره وابرز ممثليها بن جلول وفرحات عباس من جهة ودعاة الإصلاح بزعامة رائد الحركة الإصلاحية في الجزائر الشيخ عبد الحميد بن باديس والذي كان رائد الصحوة الإسلامية والفكرية في بلاد المغرب العربي إلى جانب البشير الإبراهيمي الناقم للاستبداد الفرنسي من جهة أخرى بمعية التيار الغالب وهو التيار الاستقلالي بقيادة مصالي الحاج عبر منبر سياسي يسمى حزب نجم شمال إفريقيا، ولكن سرعان ما حدثت خلافات جوهرية بين مصالي الحاج وأنصاره وبعض قيادات هذا الحزب فأعاد تأسيس حزب جديد سمّي بحزب الشعب.[2]

وفي ظل هذه الانقسامية المستمرة بين النخب السياسية تجدّد الصراع السياسي والخلاف الحاد والذي يعتبر محطة فاصلة في تاريخ النخبة السياسية الجزائرية ذات التوجه الاستقلالي اثر مشاركة مصالي الحاج في انتخابات نوفمبر 1946 التشريعية باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية والتي تأسست على أنقاض حزب الشعب، هذه المشاركة التي لم ترض جميع الأطياف السياسية والفرقاء السياسيين في تلك المرحلة، فتنامى الخلاف بين الجناح السياسي المصالي

---

[1] – ناصر جابي، **الجزائر: الدولة والنخب دراسات في النخب ، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية**(الجزائر: منشورات الشهاب، 2008)،ص ص.15-16

[2] Harbi Mohammed, **le FLN** :**Mirage et réalité** :**Des origines à la prise du pouvoir 1945-1962**(Alger :Naqd-Enal,1993),p.37

وبين الجناح العسكري باسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي دعت إلى إعلان الكفاح المسلح رغم عدم موافقة مصالي الحاج.[1]

تبنّت القيادات العسكرية العمل العسكري داخل جبهة التحرير الوطني التي ضمت قيادات سياسية وعسكرية تنتمي إلى كل تلك التوجهات الفكرية والعقائدية المتعددة ولكن كانت الغلبة دائما لرجال العسكر حتى بعد الاستقلال ليصبح النظام السياسي في الجزائر يخضع لحالة **عسكرة السلطة السياسية**.[2]

تغذى الصراع السياسية العسكري بالصراع الثقافي اللغوي حيث كانت القناعات السياسية لدعاة الإدماج والإصلاح والاستقلال وحتى دعاة العمل العسكري المسلح نابعة من تفكير ثقافي تأثر إما باللغة الفرنسية والحضارة الفرنسية (الإدماجيين والاستقلاليين والعسكريين)، وإما باللغة العربية والثرات الثقافي العربي والإسلامي مثل الإصلاحيين.[3]

رفضت النخبة الحاكمة في الجزائر المستقلة فتح النقاش حول المسالة الثقافية واللغوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي فتم تناولها بحذر شديد وبنوع من البراغماتية وتم التعامل مع نموذج الدولة الوطنية غداة الاستقلال كمؤسسات وقطاعات وليس كنموذج كلاّني موحّد، منحت المناصب داخله على أساس لغوي ثقافي، فكان من نصيب القيادي المثقف المعرّب تلك القطاعات ذات العلاقة بالدين والتاريخ والايدولوجيا، أما القطاعات الحسّاسة والحيوية ذات الصفة الإنتاجية المباشرة كقطاعات الصناعة والإدارة والتسيير فنُسبت إلى القيادي المفرنس

---

[1] – مومن العمري، **الحركة الشعبية في الجزائر: من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني(1926–1954)**(**الجزائر**: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2003)، ص.ص259-261

[2] – خالد بن ققة، **المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية**(الجزائر: منشورات دار الشروق للإعلام والنشر، 2000)، ص.192

[3] – ناصر جابي، **المرجع السابق**، ص.16

المتعلّم باللغة الفرنسية ولاعتبارات أخرى متعلقة بالتبعية للمستعمر على أساس أن اللغة الفرنسية هي لغة عالمية ولغة العلم والتسيير والإدارة والإطار التقني.[1]

أفرزت هذه الآلية اللغوية في تسيير الدولة ما بعد الاستقلال أزمات على مستوى فاعلية أداء مؤسسات الدولة وانعكست كذلك على مستوى أداء النخبة الحاكمة وقدرتها على استيعاب الصراعات السياسية والإيديولوجية التي بات يعيشها المجتمع الجزائري بمختلف فئاته الاجتماعية ونخبه الثقافية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي سرّع من وتيرة المطالبة بالتغيير المستمر في سياسة الدولة، فما لبثت أن تبنّت الجزائر النهج الاشتراكي على عهد الرئيس هواري بومدين حتى تغيّرت موازين القوى، فبعد وفاته واعتلاء الشاذلي بن جديد سدّة الحكم، فشلت النخبة الحاكمة في إدماج النخب الأخرى في مشروعها التنموي للبلاد رغم عديد الإصلاحات السياسية التي لجأت إليها، ورغم إقرار دستور فيفري 1989وما تضمنّه من فتح المجال أمام الحقوق المدنية والسياسية وإقرار التعددية السياسية والحزبية وتبنّي سياسة اقتصاد السوق الحر، ولكن بقيت المسالة اللغوية والثقافية عائقا أمام النخبة الحاكمة واستفحلت ظواهر سياسية أخرى كالفساد السياسي والعجز البيروقراطي وسوء التسيير للقطاعات الحسّاسة في البلاد.

ولكن واقع النخبة الحاكمة في الجزائر بعسكريّيها ومدنيّيها خلال فترة الستينيات والسبعينيات وحتى أواخر الثمانينيات ورغم ما حققته من مواقع ومكاسب جديدة كتشييد المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العمومية ومجانية التعليم والصحة، إلا أنها وفي أواخر الثمانينيات وجدت نفسها عاجزة عن مواكبة طموحات وتطلعات تلك الأفواج الجديدة من خريجي الجامعات والعاطلين البطالين الباحثين عن فرص الشغل في ظل الأزمات الاقتصادية والضغوطات

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص.17-18

الدولية وارتفاع حجم المديونية الخارجية من جهة وظهور نخب جديدة تبحث عن متنفس وفضاء سياسي واجتماعي جديد تحقق في ظله المطالب الديمقراطية من جهة أخرى، وهنا وقفت النخبة الحاكمة عاجزة أمام مواجهة تلك المطالب الشعبية والتي انتهت بانتفاضة 5 أكتوبر 1988 واستمرت باحتضان التيار الإسلامي لتلك المطالب سعيا منه إلى ملء الفراغ الذي خلفته النخبة الحاكمة وأدت تلك الوضعية إلى مزاحمة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ لها في السلطة، وباتت وشيكة أن تصبح نخبة ذات نفوذ وتأثير على الشعب الجزائري لولا توقيف المسار الانتخابي في 1991-1992 بتدخل المؤسسة العسكرية.[1]

ثالثا: دور النخب الحاكمة في تحقيق التحولات الديمقراطية في الجزائر

يقول عابد الجابري"إن النخب ما هي إلا مجموعة من أبناء الجيل الواحد أو الأجيال المتداخلة، تجمع بينهم وتحركهم طموحات يُضفون عليها صفة الإطلاق، فيجعلونها مشروعا مستقبليا للمجتمع كله ويعملون على تجنيد الشعب من اجل تحقيقها.[2]

إن موقع النخب الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي يتحدّد من خلال مسيرتها التاريخية وأدوارها تجاه الدولة والمجتمع من جهة ومن خلال خلفيتها المرتبطة بالعامل الاستعماري خاصة من جهة أخرى فلا يمكن تناول وظائف النخب الحاكمة وغير الحاكمة خاصة النخب ذات النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري دون الرجوع إلى المرحلة الاستعمارية التي عاشتها الجزائر وتأثرت بكل

---

[1]- محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، في المسالة الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2000،ط1)، ص ص.190-191

[2]-محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005)، ص.199

جوانبها الثقافية والسياسية والإدارية، وهذا ما يشير كدلالة متناهية إلى أن تأثير النخب الحاكمة في المجتمع والدولة مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود أزمة متعددة الجوانب.

عملت الأحزاب السياسية على تأطير النخب الجديدة لاحتواء حالة الصراع والتنافس القائمة بينها وبين النخبة القديمة، فمثلا تعتبر بعض الدراسات حول واقع النخب ما بعد الاستقلال أن ذلك الواقع ما هو إلا تقطيع أفقي للنخبة الحزبية التي تتفاوض مع المركز حول قدراتها على الاندماج المؤسساتي والسياسي ويعمل النظام السياسي على احتواء واستقطاب النخب الجديدة بخلق ميكانيزمات التوازن داخل المجتمع.[1]

إذن، فوظائف النخب غير الحاكمة مثلا لا تتعلق بالمعارضة وحدها أو الصراع أو التنافس ولكن تتحدد المسالة من خلال قدرة هذه النخب كفئة متميزة ماديا ورمزيا على ممارسة حد ادني من الاستقلالية في التأثير على المجتمع من دون أن تفقد دورها الجوهري أو مكانتها قبل أن تتحول إلى آلية من آليات النظام السياسي لتحقيق التوازن والاستقرار بما يراه مناسبا في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[2]

ولكن سرعان ما تغيرت ملامح الأداء السياسي والاجتماعي والاقتصادي للنخب الحاكمة والنخب غير الحاكمة في مرحلة السبعينيات والثمانينيات خاصة في ظل بروز الاختلاف النخبي بين نخب ذات توجه اشتراكي ونخب ذات توجه رأسمالي، فاستمر الصراع بين النخب الحاكمة والنخب غير

---

[1] محمد نبيل الشيمي، المجتمع المدني: دور النخبة وأدوارها، **الحوار المتمدن**، عدد 3113، 2 سبتمبر 2010،(ساعة التصفح: 2:14) ، ص.4

[2] **المرجع نفسه** ،ص.5

الحاكمة وتجلت مظاهر ذلك الصراع في انتشار الفساد وتفشي الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتصاعد المطالب الجماهيرية بالتغيير والانفتاح بما يضمن حياة مستقرة للمواطن الجزائري على جميع الأصعدة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

تميزت مرحلة الصراع النخبي ببروز التيار الإسلامي والتيار الراديكالي الليبرالي وشهدت كذلك ارتفاع موجة الاستنكار الشعبي نظرا لتراجع دور النخب المحلية غير الحاكمة والأحزاب السياسية في التعبير عن مطالب الشعب الجزائري من جهة وعجز النخب الحاكمة عن تحقيق الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي.

يمكن تحديد بعض الوظزائف التي تقوم بها النخب الحاكمة والنخب غير الحاكمة في سعيها نحو تحقيق تحولات سياسية بناءة تصحح مسار العلاقة القائمة بين النخبة الحاكمة خاصة وبين المواطنين من خلال التركيز على أربعة وظائف أساسية وهي:

1* وظيفة الاستقرار والمحافظة : تلعب النخب دورا جوهريا في امتصاص التوترات وتفادي الأزمات الشعبية وذلك عبر تأطير المجتمع بمختلف تنظيماته وفئاته الاجتماعية سعيا منها إلى الحفاظ على مستوى معين من الاستقرار أو ضمان الآليات التي تحقق ذلك، وكذلك بإمكانها الحفاظ على نظام اجتماعي منسجم وتساهم في نشر التغيير الاجتماعي والسياسي أي تلعب دور الموازن والتوفيق بين شرعية القوة وسلطتها.[1]

2* وظيفة الوساطة ونشر زبونية الدولة: رغم وجود الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجمعيات والجماعات المحلية فان النخب تشكل وتلعب دور الوسيط بين المواطن المحلي والمركز من خلال إنجاح المشاريع السياسية والاجتماعية

[1] -**المرجع نفسه** ،ص.5

والاقتصادية من خلال حصولها على امتيازات مادية ومعنوية–رغم المؤهلات وقدراتها المادية والتنظيمية– تمنحها للزبناء من اجل ضمان استقرار النظام السياسي وتوازنه، وفي المقابل تجد الدولة نفسها أمام خيارين أولهما هي مجبرة على التعاطي مع وظيفة النخبة هذه شريطة الإبقاء على الوضع القائم وضمان استقراره، وثانيهما تجعل منها أداة من أدوات الضبط والدمج الاجتماعي.

3* وظيفة التوافقية: إن المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يحوي تلك النخب تتأثر به وتؤثر فيه، تسعى من خلاله إلى البحث عن آليات لاستمرار تواجدها حتى ولو كان على حساب تعبيرها ودفاعها عن مطالب المواطنين (مدخلات النظام السياسي)، فرغم ذلك فهي تلعب دور التوفيق والتوافق بين مختلف القوى المتناقضة والمتصارعة وتسمح بإقامة إطار توافقي لضمان اتفاق شامل بين مختلف فعاليات المجتمع المدني والنخبة الحاكمة لخدمة المصالح العامة للمجتمع.

4* وظيفة التدبير والفعالية: لا يمكن تجريد النخب ذات النفوذ السياسي والاقتصادي والديني والفكري وحتى العسكري من دورها الأساسي في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى الداخلي "محليا ومركزيا وعلى المستوى الدولي في ظل الرهانات الدولية المتجددة، حيث تظل قدراتها المادية والمالية والتنظيمية والرمزية أداة أساسية في تفعيل دورها في تعبئة المجتمع في مواجهة تسلط الدولة أو عجزها عن مواجهة عوائق التحولات السياسية والاقتصادية.[1]

من خلال الوظائف التي تمارسها مختلف النخب داخل النسق السياسي فهي تساهم في عملية التنمية السياسية وتبحث في الآليات المستمرة والمتجددة في آن واحد نحو تحقيق الاستقرار السياسي ، ولكن تبقى إشكالية الممارسة الفعلية

[1] **المرجع نفسه**، ص.107 -

لتلك الوظائف مسالة مطروحة وتمثل عائقا حقيقيا أمام إنجاح التحولات الديمقراطية في الجزائر.

لم تولي النخبة الحاكمة عناية كافية بموضوع التحولات الديمقراطية ولا الوسائل التي تساهم في تحقيق هذه العملية في ظل الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر منذ توفيق المسار الانتخابي ومرورا بأحداث المأساة الوطنية وصولا إلى مرحلة الألفية الثالثة، وعليه يجب على النخب السياسية والاقتصادية والدينية والفكرية أن تلعب دورا فاعلا في إنتاج مجتمع يؤمن بالممارسة الديمقراطية الحقيقية عبر تنمية القناعة السياسية بمبدأ الديمقراطية التشاركية ومبدأ التداول السلمي على السلطة وإشراك المواطنين في الحياة السياسية بصورة منظمة عبر الأحزاب السياسية أو عبر وسائل ديمقراطية أخرى قادرة على بناء علاقة توافقية بين المجتمع والدولة.